السلطة الدولية لقاع البحار
ISBA/30/FC/3

اللجنة المالية

Distr.: General
30 April 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثلاثون

كينغستون، 2–4 تموز/يوليه 2025

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

حالة النفقات العامة في مجالي إدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها ومدى تعبير تلك النفقات عن التكاليف التي يتم تكبدها بالفعل وفي الحدود المعقولة

حالة النفقات العامة في مجالي إدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها ومدى تعبير تلك النفقات عن التكاليف التي يتم تكبدها بالفعل وفي الحدود المعقولة

تقرير الأمين العام

أولا - معلومات أساسية

1 - استُهل العمل برسوم النفقات العامة السنوية بدايةً في عام 2013، بعد أن قررت اللجنة المالية أن توصي المجلس بأن يفرض على كل جهة متعاقدة مع السلطة الدولية لقاع البحار دفع رسم سنوي ثابت لتغطية تكاليف النفقات العامة لإدارة عقود الاستكشاف في المنطقة. وقدّرت الأمانة قيمة الرسم بما قدره 182 52 دولارا بناء على النظام الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتطبيق التكاليف الموحدة على إدارة العقود والإشراف عليها. وبعد أن نظرت اللجنة في المعلومات التي قدمتها الأمانة، قررت أن توصي بتكلفة موحدة قدرها 000 47 دولار اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2013.

2 - وقرّرت اللجنة المالية، في دورتها الرابعة والعشرين، أن توصي بزيادة في رسوم النفقات العامة السنوية في مجالي إدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها من 000 47 دولار إلى 000 60 دولار، مقارنة بمبلغ 908 63 دولارات الذي أوصت به الأمانة أصلا (ISBA/24/A/6-ISBA/24/C/19، الفقرتان 23 و 24).

3 - وقررت اللجنة المالية، في دورتها السادسة والعشرين، أن توصي بزيادة أخرى في رسوم النفقات العامة السنوية في مجالي إدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها من 000 60 دولار إلى 000 80 دولار، مقارنة بمبلغ 308 80 دولارات الذي أوصت به الأمانة أصلا (ISBA/26/A/10–ISBA/26/C/21، الفقرتان 33 و 34).

* ISBA/30/FC/L.1.

25-06848 (A) 150525 220525

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – حالة الإيرادات المتأتية من رسوم النفقات العامة

4 – عندما بدأ العمل برسوم النفقات العامة في عام 2013، كان هناك 11 عقدا من عقود الاستكشاف. وقد ارتفع هذا العدد إلى 27 عقدا في عام 2017، و 29 عقدا في عام 2019، و 29 عقدا في عام 2021. وتستلزم زيادة عدد العقود زيادة عدد الموظفين المخصصين والموارد الأخرى للإشراف على العقود وإدارتها. كما تسمح بتقدير التكلفة على نحو أكثر تفصيلا ودقة. ويبيّن الجدول 1 مقارنةً بين التكاليف التي قدّرتها الأمانة في الأعوام 2013 و 2017 و 2019 و 2021 لإدارة العقود وبين رسوم النفقات العامة التي أوصت بها اللجنة المالية، فضلا عن أثر الإيرادات المتأتية من رسوم النفقات العامة على دخل السلطة.

الجدول 1

مقارنة تكاليف إدارة العقود التي قدّرتها الأمانة برسوم النفقات العامة التي أوصت بها اللجنة المالية

	2013	*2017*	*2019*	*2021*
عدد العقود	11	27	29	29
التكلفة لكل عقد بحسب تقدير الأمانة[أ]	52 182	63 908	80 308	80 308
إجمالي التكلفة الفعلية بحسب تقدير الأمانة[أ]	**574 002**	**1 725 516**	**2 328 932**	**2 328 932**
رسوم النفقات العامة (بتوصية من اللجنة المالية)[أ]	47 000	60 000	60 000	80 000
إجمالي الإيرادات[أ]	**517 000**	**1 620 000**	**1 740 000**	**2 320 000**
الإيرادات المتأتية من رسوم النفقات العامة (الحصة من الميزانية كنسبة مئوية)	7	18	18	25

(أ) بدولارات الولايات المتحدة.

ثالثا – المنهجية

5 – منذ عام 2021، أجرت الأمانة بحثا وتحليلا لتأكيد ومراعاة جميع العوامل المسببة للتكلفة، مثل تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية وغيرها من التكاليف التي اعتُبرت ذات صلة برسوم النفقات العامة. وقد تلت ذلك عملية لجمع البيانات على نطاق واسع، تخضع للتدقيق من حيث البيانات المالية وسجلات الإنفاق مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وممارسات حساب التكاليف، وذلك باستخدام نماذج للإبلاغ مقدمة من الإدارات والوحدات لبيان التكاليف والوقت المستغرق في تنفيذ أنشطة المتعاقدين. وتمثل الفئات التالية العوامل الرئيسية المسببة للتكلفة في إطار هذه المنهجية.

ألف – تكاليف الموظفين

6 – يُنفّذ تحليل لتكاليف الموظفين عن طريق تسجيل الوقت الذي تستغرقه مختلف المهام المتعلقة بإدارة العقود والإشراف عليها على كشوف حضور موحدة، وهي، باستثناء مهام وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية، على النحو التالي:

(أ) في الفترة ما بين 1 نيسان/أبريل و 30 حزيران/يونيه من كل عام، يشارك موظفو مكتب الشؤون القانونية ومكتب الإدارة البيئية والموارد المعدنية في استعراض التقارير السنوية المقدمة من المتعاقدين. ويتمثل الغرض من هذا العمل في استعراض التقارير للتأكد من اكتمالها من الناحية التقنية، وتحليل البيانات المقدمة، وإنتاج ملخصات لتنظر فيها اللجنة القانونية والتقنية. ويعني وجود 30 متعاقدا تخصيص عدد كبير من ساعات العمل لهذه المهمة الأساسية. وتستمر العملية بعد أن تنظر اللجنة في التقارير، حيث تُجمع التعليقات الواردة من اللجنة وتبلّغ إلى المتعاقدين المعنيين؛

(ب) يستعرض الموظفون التقنيون في الأمانة أيضا التقارير الخمسية التي يقدمها المتعاقدون والتي تتضمن وصفا للأنشطة وللإنجازات التي تحققت خلال السنوات الخمس الماضية ومقترحا للأنشطة المخطط لها للسنوات الخمس اللاحقة. وتُستعرض هذه التقارير بالتفصيل وتتطلب خبرة الأمانة في مجالات إدارة البيانات والجيولوجيا والاستكشاف والهندسة والبيئة البحرية وعلم الأحياء والقانون والتدريب. وتنسّق الأمانة أيضا مع اللجنة التي تقدم مساهماتها عن بُعد. ويختلف عدد التقارير الدورية من سنة إلى أخرى؛

(ج) تتكفل الأمانة كذلك بالعديد من المسائل المستجدة مع المتعاقدين. ففي العام الماضي، شملت تلك المسائل عقد اجتماعات داخلية بشأن استرداد المتعاقدين لرسوم مستحقة وتناوُل مسائل تتعلق بتقديم البيانات إلى قاعدة البيانات DeepData. وعلى الرغم من أن هذه المسائل قد تكون عرضية، إلا أنها قد تستهلك ساعات عمل كثيرة؛

(د) والوقت المخصص للشؤون المالية وشؤون الميزانية والخدمات الأخرى ذات الصلة داخل مكتب الخدمات الإدارية ضروري لتسجيل الجوانب المالية والمتعلقة بالميزانية لمساهمات المتعاقدين وتنفيذ المعاملات المالية وإعداد التقارير والمذكرات، بما في ذلك بشأن التعامل مع مراجعي الحسابات.

7 - وتتألف وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية من أربعة موظفين بدوام كامل (رئيس، وموظف لضمان الجودة ومراقبة الامتثال، وموظف لإدارة العقود، ومساعد إداري). واعتبارا من عام 2026، سيُعيّن موظف خامس بدوام كامل (موظف تدقيق بيئي) لاستكمال ملاك الموظفين الحالي. ويرتبط جميع الأعمال التي تقوم بها الوحدة من الناحية الفنية بإدارة أنشطة المتعاقدين.

8 - ووحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية مسؤولة أيضا عن إدارة سير العمل الداخلي لتحليل التقارير السنوية، فضلا عن تنظيم وإعداد الوثائق للاجتماع التشاوري السنوي بين الأمين العام والمتعاقدين.

9 - وتفيد الحسابات أن نسبة 90 في المائة من عمل وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية يمكن أن يعزى إلى التكاليف المتكبدة في خدمة العقود، وبالتالي يدرج ذلك في حسابات النفقات العامة.

باء - التكاليف المتعلقة بالاجتماع السنوي للمتعاقدين

10 - درجت أمانة السلطة الدولية لقاع البحار على عقد الاجتماع السنوي للمتعاقدين بالتعاون مع المتعاقدين منذ عام 2017. وقد عُقد الاجتماع في كل من جامايكا (2017) وبولندا (2018) والصين (2019) وهولندا (2022) وجمهورية تنزانيا المتحدة (2023) وجمهورية كوريا (2024). وتشمل التكاليف المتعلقة بالاجتماع سفر الموظفين وبدل إقامتهم، وسفر وبدل إقامة ممثلي اللجنة القانونية والتقنية، وإعداد وثائق الاجتماع، وطباعة الوثائق، واستضافة الاجتماع.

جيم – المجلس واللجنة القانونية والتقنية

11 – تشـــمل التكاليف المتعلقة بالمجلس واللجنة القانونية والتقنية تكاليف خدمات الاجتماعات والوثائق والترجمة التحريرية والإيجارات. ويخصـص قدر كبير من الوقت في جدول أعمال كل دورة من دورات اللجنة للأنشـطة الحالية والمسـتقبلية للمتعاقدين في مجال الاسـتكشـاف، بينما يخصـص المجلس أيضـا الوقت لاستعراض تقرير اللجنة بشأن المسألة نفسها. ويستلزم ذلك مراعاة جزء من تكلفة الترجمة الفورية والترجمة التحريرية وخدمات الاجتماعات واستئجار مكان الاجتماع والسفر والتكاليف والأنشطة المتنوعة التي تتعلق جميعها بالمتعاقدين خلال الدورات السنوية.

دال – التكاليف غير المباشرة

12 – تماشيا مع السياسة المعتمدة، يطبّق رسم للنفقات العامة بنسبة 13 في المائة بما يغطي استرداد التكاليف غير المباشـــرة المتكبدة في دعم الأنشـــطة والمنجزات المســـتهدفة، بما في ذلك دعم تكنولوجيا المعلومات والمواد المستهلكة وتكاليف المرافق العامة.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

13 – اســـتنادا إلى المنهجية المنقحة، يقدّر أن التكلفة الإجمالية لإدارة العقود والإشـــراف عليها تبلغ 833 089 3 دولارا، وهو ما يعادل، على أساس 30 عقدا، رسما للنفقات العامة قدره 994 102 دولارا لكل عقد (انظر الجدول 2).

الجدول 2

تكاليف إدارة العقود والإشراف عليها بناءً على دراسة استقصائية وجمع للبيانات أجريا في عام 2025

(بدولارات الولايات المتحدة)

المرتبات وتسوية مقر العمل وتكاليف الموظفين العامة	
مكتب الإدارة البيئية والموارد المعدنية، ومكتب الشؤون القانونية، والمكتب التنفيذي للأمين العام	975 586
مكتب الخدمات الإدارية	157 399
وحدة ضمان الامتثال والإدارة التنظيمية	904 756
اجتماع المتعاقدين	**36 624**
المجلس واللجنة القانونية والتقنية، التكاليف المباشرة المتعلقة بالمتعاقدين	**660 000**
المجموع الفرعي	**2 734 365**
التكاليف غير المباشرة (13 في المائة)	**355 467**
المجموع	**3 089 833**
التكلفة لكل عقد	102 994

14 – واستنادا إلى ما سبق، يُطلب من اللجنة المالية النظر في التوصية بتعديل رسوم التكاليف العامة المتعلقة بالمتعاقدين لتعادل 000 100 دولار، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2026.